



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع فريق خبراء بشأن تنسيق سياسات النقل من أجل
تسهيل التدفقات عبر الحدود في سياق اتجاهات العولمة
بيروت، ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥-١	مقدمة.....
٤	٩-٦	أولاً- الأهداف والإطار العام وتنظيم الاجتماع.....
٤	٦	ألف- الأهداف.....
٤	٩-٧	باء- الإطار العام وتنظيم الاجتماع.....
٤	١١-١٠	ثانياً- الحضور.....
٥	١٧-١٢	ثالثاً- الجلسة الافتتاحية.....
٧	٢٩-١٨	رابعاً- تنظيم الأعمال.....
٩	٥١-٣٠	خامساً- وقائع الجلسات.....
٩	٣٨-٣٠	ألف- اليوم الأول.....
١١	٤٧-٣٩	باء- اليوم الثاني.....
١٥	٥١-٤٨	جيم- اليوم الثالث.....
١٦	٦٨-٥٢	سادساً- النتائج والتوصيات.....
١٦	٥٥-٥٢	ألف- تطوير نظام نقل متكامل في المشرق العربي.....
١٦	٥٧-٥٦	باء- مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.....
١٧	٦٨-٥٨	جيم- نحو تسهيل النقل في منطقة الإسكوا.....

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>
٢٠	٧٢-٦٩	سابعاً - تقييم المجتمع
		المرفقات
٢٢		المرفق الأول - قائمة بأسماء المشاركين.....
٣٠		المرفق الثاني - قائمة الوثائق.....
٣٢		المرفق الثالث - مواد الاتفاق (تعديل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

مقدمة

١- في إطار برنامج عمل قسم النقل في شعبة القضايا والسياسات القطاعية لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لفترة السنين ٢٠٠١-٢٠٠٠ ، والذي يهدف، ضمن ما يهدف، إلى دعم التعاون لتطوير قطاع النقل على مستوى منطقة الإسكوا، عُقد اجتماع خبراء حول تنسيق سياسات النقل لتسهيل التدفقات عبر الحدود في ظل العولمة، وذلك في الفترة ٢٦-٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، في بيت الأمم المتحدة في بيروت بالجمهورية اللبنانية، تحت رعاية معايير السيد نجيب ميقاتي، وزير الأشغال العامة والنقل بالجمهورية اللبنانية، وبدعم من الغرفة الدولية للملاحة في بيروت. وكان شعار الاجتماع: "تحو خطة عمل لتسهيل النقل في منطقة الإسكوا".

٢- وهذا الاجتماع هو الثالث في سلسلة اجتماعات الخبراء التي تُعقد من أجل التحضير للدورة الثانية للجنة النقل التابعة للإسكوا، والمقرر عقدها في الفترة ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠١. وبذلك يكون الاجتماع استمراً لخطة طويلة الأجل تهدف إلى تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (اتسام)، وهو النظام الذي وافقت عليه الإسكوا في بيان أصدرته في دورتها العشرين المعقدة في آيار/مايو ١٩٩٩ بناءً على توصية من لجنة النقل.

٣- وتقوم فكرة اتسام على التسليم بأن قطاع النقل - بكل ما يشمل من شبكات وأنظمة للنقل البري والبحري والجوي - له أهمية استراتيجية في دفع وتدعم كافة الأنشطة الإنمائية التي تجري في منطقة الإسكوا. ويعتمد العمل بهذا النظام على ثلاثة عناصر رئيسية، هي:

- (أ) شبكة نقل متكاملة تتتألف من وسائل النقل الرئيسية في منطقة الإسكوا؛
- (ب) شبكة معلومات مصاحبة للنظام تكون بمثابة قاعدة بيانات إقليمية لخدمة دول الإسكوا؛
- (ج) إطار منهجي يحكم تحليل القضايا ورسم السياسات.

٤- ولا شك أن تطوير نظام اتسام يحتاج إلى جهود حثيثة ومدروسة ليتسنى له النجاح. كما أن تحديد القضايا المتعلقة بتكامل النقل والتوصل إلى توصيات تتعلق بسياساته على مستوى المنطقة يقتضي التطرق إلى اهتمامات كثيرة منها ما يتصل بالبنية الأساسية، والحركة، والمواومة بين القوانين واللوائح والإجراءات، وتأثير الاتفاques الإقليمية والدولية، وكفاءة التشغيل، وكفاءة التشغيل، وحماية البيئة والصحة.

٥- وقد تقرر، بناءً على توصية لجنة النقل، إعداد خطة عمل تحدد الأولويات وتوزع الأدوار فيما بين المنظمات الإقليمية المعنية، كجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وسائر المنظمات والهيئات الإقليمية المتعلقة بقطاع النقل. ويُنتظر أن تكون خطة العمل إطاراً لتعبئة الجهود وتنسيقها، وصياغة الاستراتيجيات والآليات اللازمة لتطوير نظام نقل متكامل من شأنه أن يسهل حركة النقل إقليمياً ودولياً في كل أنحاء منطقة الإسكوا وعند كافة نقاط العبور البرية والبحرية والجوية الموجودة فيها.

أولاً- الأهداف والإطار العام وتنظيم الاجتماع

الف- الأهداف

٦- يمكن تلخيص أهداف اجتماع الخبراء بما يلي:

- (ا) توزيع التكامل بين الأدوار التي تؤديها العناصر الثلاثة الرئيسية لتطوير نظام نقل إقليمي متكامل وهي شبكة النقل المتكاملة، وشبكة المعلومات المصاحبة، والإطار المنهجي؛
- (ب) مناقشة مشروع الاتفاق المقترن بشأن الطرق البرية الدولية في المشرق العربي تمهدًا لعرضه على الدورة الثانية للجنة النقل المزمع عقدها خلال الفترة ٦-٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ لإقراره؛
- (ج) استعراض ومناقشة قضايا تسهيل النقل الدولي للبضائع في المنطقة متضمناً ما قدمته الإسکوا من دراسات واقتراحات تتصل بالقضايا التي يتعين النظر فيها عند صياغة اتفاقيات إقليمية؛
- (د) استعراض آثار التطورات الدولية والإقليمية على النقل الإقليمي في المنطقة متضمنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

باء- الإطار العام وتنظيم الاجتماع

٧- استمر اجتماع الخبراء لمدة ثلاثة أيام هي ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي اليوم الأول بدأ الاجتماع بالجلسة الافتتاحية في تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وذلك تحت رعاية معايي و وزير النقل والأشغال العامة بالجمهورية اللبنانية السيد نجيب ميقاتي، وتضمن أربع جلسات تناولت الهدفين الأول والثاني للاجتماع، انتهت عند الساعة السابعة مساءً.

٨- وتركز اليوم الثاني - من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة والنصف من بعد الظهر - في معالجة الهدف الثالث للاجتماع على مدى ثلات جلسات. كما تم عقد جلسة إضافية لاستكمال مناقشات اليوم الأول حول مشروع اتفاق الطرق الدولية، استمرت حتى الساعة السادسة مساءً.

٩- وفي اليوم الثالث حُصِّصت الجلسة التاسعة لمناقشة واعتماد توصيات الهدفين الثاني والثالث، والجلسة العاشرة لمناقشة الهدف الرابع، وفي الجلسة الحادية عشرة والأخيرة تم استعراض النتائج والتوصيات واعتماد تقرير الاجتماع.

ثانياً- الحضور

١٠- وجّهت الدعوة إلى خبراء من الدول الأعضاء في الإسکوا والدول العربية والأوروبية والآسيوية في مجالات النقل والجمارك والتجارة لتقديم المشورة إلى الأمانة التنفيذية للإسکوا. وقد حضر الاجتماع خبراء من الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة

العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

١١ - كما حضر الاجتماع خبراء تم اختيارهم من عدد من المنظمات والهيئات والشركات الوطنية والإقليمية والاتحادات النوعية ذات العلاقة والجامعات والقطاع الخاص. ويحتوي المرفق الثاني قائمة بأسماء المشاركون.

ثالثاً - الجلسة الافتتاحية

١٢ - بدأ السيد أحمد فرات، رئيس شعبة القضايا والسياسات القطاعية بالإسكوا الجلسة الافتتاحية بالترحيب بالسيد عبد الحفيظ القيسى، مدير عام وزارة النقل، ممثلاً معايى وزير النقل والأشغال العامة بالجمهورية اللبنانية السيد نجيب ميقاتى الذى لم يتمكن من الحضور لسفره خارج البلاد، وشكره على رعايته لهذا الاجتماع، ثم توجه بالشكر كذلك إلى الجهات المساهمة في برنامج الاجتماع وكذلك الحاضرين على مساهمتهم ومشاركتهم في الاجتماع. كما انتهز الفرصة لتهنئة السيد عبيد صقر بوسٌت بانتخابه رئيساً لمجلس منظمة الجمارك العالمية منذ شهر تموز / يوليو ٢٠٠٠ واعتبر أن هذا تكريم وشرف لدولة الإمارات العربية المتحدة وكافة المنطقة العربية.

١٣ - ثم ألقى السيد إيلي زخور، رئيس الغرفة الدولية للملاحة في بيروت، كلمة رحب فيها بالمشاركين وذكر بأن العولمة فرضت قيام تكتلات اقتصادية ضخمة لم تكن لتنتج لو لم تعمد إلى تسهيل الحركة والملاحة وإلغاء الحواجز الجمركية وإزالة المعوقات التي تمنع انتساب البضائع والسيارات والشاحنات وانقلال الأشخاص عبر الحدود. وذكر بأن معايى الوزير نجيب ميقاتى، وزير النقل والأشغال العامة اللبنانية، عبر بوضوح عن واقع العالم العربي الذي يحتاج إلى الكثير من الرعاية والاهتمام والعمل المشترك والمتابعة من الحكومات المعنية ومن قبل الهيئات والجمعيات والمؤسسات القطاعية والمهنية وصولاً إلى تحريره من المعوقات والحواجز، وإنه ما لم تصل الدول العربية إلى تحرير القطاع تحريراً كاملاً فلن تكون مهيئة لولوج باب العولمة. وأشار إلى المرافق التي قطعتها عملية تأهيل وتطوير مرفأ بيروت، وأن الهدف الرئيسي هو تشجيع شركات الملاحة لزيادة تعاملها معه. وتوجه بدعوة عاجلة إلى الحكومات المعنية في المنطقة لوضع الشعارات التي تُعلن في كل مناسبة موضع التنفيذ، وأنه ما لم يتم التحرك بسرعة من أجل تسهيل مرور الأشخاص والرساميل والسلع فلن يتم اللحاق بالركب الحضاري. وفي النهاية تمنى للجتماع النجاح، وأن تكون التوصيات التي يتخذها على قدر آمال وطموح شعوب دول الإسكوا.

١٤ - ثم ألقى السيد عبيد صقر بوسٌت، رئيس مجلس منظمة الجمارك العالمية، ورئيس مجلس الجمارك بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدير عام دائرة الموانئ والجمارك بدبي، كلمة رحب فيها بالمشاركين وذكر أن العالم يشهد تحولات جذرية هي أشبه بالثورة التي ستغير الكثير من الملامح والتحالفات والتكتلات، وأن العالم العربي فيه من الكفاءات والأدمغة ما يكفي لتحقيق ثورة كبيرة في مجال صناعة المعلومات والتكنولوجيا والسياحة وغيرها. وذكر أن المنطقة العربية تعاني من مجموعة من المعوقات تؤثر سلباً على عملية تطور حركة النقل والتجارة البينية العربية التي لم تتجاوز في أفضل الأحوال العشرة في المائة، مما يطرح علامة استفهام كبيرة حول مصير منطقة التجارة العربية الحرة، وأنه لا بد من البحث عن حل يساهم في تقليل هذه العوامل السلبية. وقد يكون التبادل الإلكتروني والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات من أنجع الحلول التي تساهم في تعزيز التجارة البينية وزيادة حركة النقل، وهذا يتطلب قيام ثورة في الأنظمة الجمركية تقلب جميع المفاهيم السائدة من خلال اعتماد الشفافية وإزالة العراقيل والروتين، بالإضافة إلى إزالة الحواجز

بين الحكومة والعلماء، واعتماد مبدأ المساواة في تنفيذ الإجراءات والقوانين، وبناء الثقة بين القطاع التجاري ومجتمع الأعمال من جهة والدوائر الجمركية من جهة أخرى، والعمل الجدي على تغيير النظرة السائدة بينهما. ثم أنهى كلمته بتوجيهه الشكر والتقدير للحضور ولمنظمي الاجتماع.

١٥ - ثم ألقى السيد خالد عاشور المرزوق، وكيل الوزارة المساعد لقطاع النقل بوزارة المواصلات في دولة الكويت، ممثلاً لمعالي الشيخ الدكتور صباح الجابر العلي الصباح، مدير عام المؤسسة العامة للموانئ الكويتية، كلمة رحب فيها بالحضور وشكر فيها المنظمين للاجتماع على حسن تنظيمهم. وذكر أن تطوير نظام نقل متكامل في الدول الأعضاء في الإسكوا يُعد أمراً هاماً جداً في دعم الاقتصاد الوطني لتلك الدول وتنمية دخلها. لذلك وجب العمل على تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والجمركية في المراكز الحدودية والموانئ البحريّة. وأضاف أنه يجب العمل على دراسة تطوير القوانين والتشريعات الخاصة بنشاط النقل والبري والبحري والجوي. ورأى أن هناك الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات فيما بين دول الإسكوا يجب النظر فيها والاستفادة من تجارب تطبيقها خلال السنوات الماضية. وأشار إلى أنه لا يتوفّر في الوقت الحالي المنافسة العادلة بين الناقلين العاملين في نشاط النقل في مختلف بلدان الإسكوا لأسباب معينة، هي أن هناك بعض الدول تفرض الرسوم والضرائب الباهظة على هؤلاء الناقلين عند عبورهم لأراضيها أو مراكزها الحدودية. وذكر أيضاً أنه كان لموانئ دولة الكويت البحريّة في الماضي والحاضر مرافق مشهود لها بالقدرات الاستيعابية والكافأة العالية والمساهمة الفعالة في دعم نشاط النقل المتكامل في منطقة دول الإسكوا. وأنهى كلمته بالشكر للمشاركين والحاضرين.

١٦ - وألقى السيد حازم البلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة رحب فيها أولاً بالحاضرين في الاجتماع الذي يُعقد تحت رعاية معالي الأستاذ نجيب ميقاتي وزير النقل والأشغال العامة بالجمهورية اللبنانية، وأعرب عن سعادته بكل من لبوا الدعوة لهذا الاجتماع الأمر الذي يعكس مدى حرص دولهم ومؤسساتهم على توطيد أواصر التعاون والتنسيق في هذا المجال الحيوي. وقد أوضح أن هذا الاجتماع هو الثالث في سلسلة اجتماعات الخبراء التي تُعقد من أجل التحضير للدورة الثانية للجنة النقل التابعة للإسكوا والمقرر عقدها خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠١. ولذا فإن الاجتماع يتناول عرضاً للشبكة الإقليمية والإطار المنهجي لتطوير نظام النقل المتكامل، ولقاعدة المعلومات المقترحة، ومشروع اتفاقية الطرق الدولية في المنطقة، ومقررات تبسيط ومواءمة إجراءات نقل البضائع الدولية والجمارك عبر الحدود وذلك بهدف تسهيل النقل الدولي بالمنطقة، وخاص بالذكر موضوع مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. ثم أنهى كلمته بتوجيهه الشكر مرة أخرى إلى الحاضرين ولمعالي الوزير راعي الاجتماع.

١٧ - ثم ألقى بعد ذلك السيد عبد الحفيظ القيسى، مدير عام النقل، كلمة معالي الأستاذ نجيب ميقاتي، وزير النقل والأشغال العامة بالجمهورية اللبنانية، والتي نقل فيها تحيات معالي الوزير إلى الحضور والمشاركين في الاجتماع، حيث حالت ظروف سفره خارج البلاد دون تواجده بينهم. وذكر بأن هدف الاجتماع لا يكتفى ولا يتحقق إلا بتضافر جهود الدول المعنية والتداول والتشاور فيما بينها، ليأتي - أي برنامج عمل - نتيجة طبيعية للتفاهم بين الدول، التي يفترض أن تلتزم تنفيذ ما يُتفق عليه من قرارات وتوصيات. وأشار إلى أنه في ظل العولمة، بات من الضروري التعاون والتنسيق في كل الحقول وال المجالات بين الدول المعنية وخاصة في مجال النقل الذي يحقق تقاربًا بين الشعوب ويُسقط كل الحاجز الطبيعية والمصطنعة، بفضل التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم. وأن ما يجعل مثل هذا التشاور ضروريًا وأساسياً في ظل العولمة، ما تتطلّع إليه الدول المعنية، من تنسيق في إجراءات النقل والجمارك والتجارة الخارجية. ثم كرر الدعوة إلى مواجهة استحقاق العولمة بثقة وجرأة وبالتفاعل معها ومع مفاعيلها، والاستفادة من إيجابياتها ومواجهة سلبياتها. وفي نهاية كلمته توجه للحضور بالشكر والتوفيق.

رابعاً - تنظيم الأعمال

١٨ - في اليوم الأول للاجتماع، قام السيد أحمد فرات، رئيس شعبة القضايا والسياسات القطاعية بالإسکوا، برئاسة الجلسة الأولى، حيث قدمت فيها أوراق العمل التالية:

(أ) نظام معلومات النقل المتكامل، وقدمها السيد أحمد فرات، رئيس شعبة القضايا والسياسات القطاعية بالإسکوا، والسيد حمدي نصر الدين، مدير تكنولوجيا المعلومات بشركة إنترفت؛

(ب) الإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل، نموذج التنبؤ بالتدفقات المتوازنة، وقدمها السيد نبيل صفوت، رئيس قسم النقل بالإسکوا.

١٩ - أما الجلسة الثانية فقد تولى رئاستها السيد عبد العزيز العوهلي، وكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل في وزارة المواصلات بالمملكة العربية السعودية، وقد قدمت فيها أوراق العمل التالية:

(أ) اتفاق الطرق الدولية في أوروبا، وقدمها السيد جيرزي ويتكوويسكي، الأمانة التنفيذية لاتفاق الطرق الدولية في أوروبا، شعبة النقل باللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، وقدمها السيد نبيل صفوت، رئيس قسم النقل بالإسکوا؛

(ج) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في ضوء ما يتم تطبيقه في المملكة العربية السعودية، وقدمها السيد عبد الرحيم الزهراني، أستاذ هندسة النقل والمرور بقسم الهندسة المدنية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة؛

(د) اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في ضوء ما يتم تطبيقه في الجمهورية اليمنية، وقدمها السيد عبد الحكيم الأغبري، مدير عام المجلس اليمني لصندوق صيانة الطرق بالجمهورية اليمنية.

٢٠ - أما الجلسة الثالثة فقد ترأسها السيد محمود العبد اللات، أمين عام الاتحاد العربي للنقل البري، وقد عرضت فيها المداخلات التالية حول مشروع اتفاق الطرق الدولية:

(أ) مداخلة الجمهورية العربية السورية، وقدمتها السيدة إيهاب الموادي؛

(ب) مداخلة فلسطين، وقدمها السيد محمود عيد القواسمي؛

(ج) مداخلة المملكة الأردنية الهاشمية، وقدمتها السيدة إيمان الرحمي وال小姐ة أحلام عويس؛

(د) مداخلة جمهورية مصر العربية، وقدمها السيد محمد طلعت خطاب؛

(هـ) مداخلة سلطنة عمان، وقدمها السيد حمد بن سعود الرمضاني.

٢١ - وترأس السيد محمد طلعت خطاب، وكيل أول وزارة النقل ونائب رئيس مجلس إدارة هيئة تخطيط مشروعات النقل في وزارة النقل بجمهورية مصر العربية، الجلسة الرابعة، والتي نوقشت فيها البنود الرئيسية لمشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي.

٢٢ - أما في اليوم الثاني فقد ترأس الجلسة الخامسة السيد محمود عبد القواسمي، مدير عام وزارة النقل والمواصلات بفلسطين، وقد قدمت فيها الأوراق التالية:

(أ) مساهمة برامج الحاسوب الآلي في تسهيل الانتقال في الوطن العربي، وقد قدمها السيد عبد صقر بوست، رئيس مجلس منظمة الجمارك العالمية ورئيس مجلس الجمارك بدولة الإمارات العربية المتحدة ومدير عام دائرة الموانئ والجمارك بدبي؛

(ب) الجمارك الأردنية والجوانب التنفيذية لتسهيل نقل البضائع دولياً عبر أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، وقد قدمها السيد خالد الوزني، مدير عام الجمارك بالمملكة الأردنية الهاشمية؛

(ج) تسهيل نقل البضائع الدولية في المملكة العربية السعودية، وقد قدمها السيد محمد عمر جمجموم، مالك ومدير عام شركة كانانة للتجارة والمقاولات، وأستاذ هندسة النقل والمرور بقسم الهندسة المدنية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة؛

(د) تسهيل النقل الدولي عبر الموانئ البحرية ونقط المقصد في المنطقة مع التركيز على موانئ دبي، وقد قدمها السيد محمود الحبر، مسؤول أول شؤون اقتصادية بقسم النقل بالإسكوا.

٢٣ - أما الجلسة السادسة، فقد تولى رئاستها السيد خالد عاشر المرزوقي، وكيل الوزارة المساعد لقطاع النقل في وزارة المواصلات بدولة الكويت، وقد قدمت فيها أوراق العمل التالية:

(أ) الممارسات الجيدة لتسهيل النقل البري والبحري من أجل الحركة الدولية، وقد قدمها السيد محمد رحمة الله، خبير النقل، رئيس شعبة النقل والاتصالات والبنية الأساسية سابقاً في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك؛

(ب) نظام النقل متعدد الوسائل في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية، وقد قدمها السيد محمد جمال الساعاتي، مسؤول أول مشاريع، إدارة التشغيل والمشاريع (٣)، في البنك الإسلامي للتنمية؛

(ج) دراسة الإسكوا حول تسهيل نقل البضائع الدولية في المنطقة، وقد قدمها السيد نبيل صفت، رئيس قسم النقل بالإسكوا.

٢٤ - أما الجلسة السابعة، فقد تولت رئاستها الآنسة لارا فخري، رئيس دائرة الوصاية والنقل البري بوزارة النقل اللبنانية، وقد نوقشت فيها التوصيات الخاصة بتسهيل النقل في المنطقة، متضمنة القضايا التالية:

- (أ) تبسيط الإجراءات ووضوحها ونراحتها التنفيذ؛
- (ب) استخدام التبادل الإلكتروني للبيانات؛
- (ج) الهياكل التنظيمية والتوحيد الإداري؛
- (د) تقدير القيمة وتصنيف التعريفة؛
- (م) الانساقات الإقليمية على مستوى الإسكوا.

٢٥ - وقد تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات بهذا الشأن (انظر سادساً (التوصيات) من هذا التقرير).

٢٦ - ثم استكمل النقاش حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في الجلسة الإضافية (الثامنة) وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات حول المشروع (انظر سادساً (التوصيات) من هذا التقرير) حيث ترأسها السيد محمد طلعت خطاب.

٢٧ - أما في اليوم الثالث، فقد ترأس الجلسة التاسعة السيد يحيى أحمد الكحلاني، القائم بأعمال وكيل وزارة النقل بالجمهورية اليمنية، وقد ثُبّمت وثُوّقَت فيها التوصيات المتعلقة بنظام النقل المتكامل في المشرق العربي، ومشروع اتفاق الطرق، وتسهيل النقل في المنطقة، وقد تم إقرارها.

٢٨ - أما الجلسة العاشرة، فقد تولى رئاستها السيد محمد عبد الرحمن المرزوقي، مدير إدارة الشؤون البرية بوزارة المواصلات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد قدمت فيها أوراق العمل التالية:

(أ) الآثار المحتملة للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحليّة على النقل في دول الخليج العربي، وقد قدمها السيد سعد القاضي، أستاذ مشارك هندسة النقل والمرور بقسم الهندسة المدنية في جامعة الملك سعود بالرياض؛

(ب) آثار المتغيرات الإقليمية والدولية على النقل وبرنامج إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية، وقد قدمها السيد عبد الجواد الداودي، مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني.

٢٩ - هذا وقام السيد أحمد فرحت، برئاسة الجلسة الحادية عشرة والختامية، حيث تمت مناقشة التقرير النهائي للاجتماع واعتماده. وتولى قسم النقل في الأمانة التنفيذية لإسكوا أعمال المقرر.

خامساً - وقائع الجلسات

ألف- اليوم الأول

١ - الجلسة الأولى: تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي

٣٠ - بدأت الجلسة الأولى للاجتماع بعرض قدمه السيد أحمد فرحت حول الخصائص والمكونات الرئيسية لنظام معلومات النقل الإقليمي، تبعه السيد حمدي نصر الدين، مدير تكنولوجيا المعلومات بشركة إنترفت، باستعراض نظام نقل متكامل تم تصميمه باستخدام قاعدة المعلومات (Oracle) واستخراج المعلومات الخاصة بشبكات الطرق.

٣١ - ثم قدم السيد نبيل صفوت ورقة عمل بعنوان "الإطار المنهجي لنظام النقل المتكامل: نموذج التتبُّؤ بالتدفقات المتوازنة" ذكر فيها أن تطوير نظام النقل المتكامل في المنطقة يتطلب إطاراً منهجياً متضمناً تحقيق أهداف محددة وفق أسلوب تحليلي شامل متكامل يتم تطبيقه بشكل منتظم ومستمر، حيث قام قسم النقل التابع لشعبة القضايا والسياسات القطاعية ضمن برنامج عمله لعامي ٢٠٠١-٢٠٠٠ بالبدء في إعداد هذا الإطار المنهجي في مجلدين، الأول بعنوان الوصف العام والجوانب الرئيسية، والثاني بعنوان نموذج التتبُّؤ بتدفقات البضائع الدولية (التجارة). وقد استعرض خلاصة المجلد الأول حول الخصائص العامة للإطار المنهجي المقترن. ثم ركز على نموذج التتبُّؤ الذي عرض بالتفصيل في المجلد الثاني من الدراسة، وتتناول العرض وصفاً للفرضيات الأساسية لهذا النموذج، وأسلوب تمثيل شبكة النقل المتكاملة لتطبيق النموذج، ونتائج مثال

توضيحي يُبرز قرارات النموذج على التبؤ بتدفقات البضائع عبر الشبكة المتكاملة، وكذلك قدرات النموذج على تحليل سياسات وبدائل تحسين مستويات الأداء وزيادة الطلب على النقل الدولي للبضائع.

٢- الجلسة الثانية: مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

٣٢- تناولت الجلسة الثانية ورقة العمل المقدمة من السيد جيرزي ويكتوويسكي، الأمانة التنفيذية لاتفاق الطرق الدولية في أوروبا بشعبنة النقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ذكر فيها أن الحاجة لإقامة شبكة طرق دولية في أوروبا لتسهيل وتطوير حركة مرور دولية تم الانتباه لها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية. وأشار إلى أنه وتجاوزاً مع هذا الطلب فقد بدأت لجنة النقل الوطنية باللجنة الاقتصادية لأوروبا بدراسة الوسائل القانونية لتوحيد شبكة طرق عبر أوروبا من أجل إقامة طرق دولية آمنة وفعالة في أوروبا. وقد أدى ذلك إلى إعداد الاتفاق الأوروبي بشأن طرق السير الرئيسية الدولية (AGR) والتي أصبحت جاهزة للتوقيع في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ بدأ تطبيقها في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٣. وهذه الاتفاقية التي تضم ٣١ طرفاً متعاقداً، تزود الدول الأوروبية بالإطار المنهجي القانوني لتطوير شبكة نقل متماسكة في أوروبا ذات مواصفات فنية موحدة متافق عليها يجب مطابقتها على الطرق. وإن شبكة الطرق الأوروبية التي طورت على أساس الاتفاقية تتضمن حوالي ١٠٠٠٠٠ كم من الطرق، حيث تتطابق غالبيتها مع الأسس الأولية لهذه الاتفاقية. إن خبرة ١٧ عاماً في تطبيق هذه الاتفاقية أثبتت أنها تساهم بشكل جيد في تطوير شبكة طرق أساسية متماسكة مبنية على الأسس المتفق عليها، كما تساهم في تقوية العلاقات بين دول المنطقة. وبالتالي فإن تطبيق اتفاقية أو اتفاقيات مماثلة في منطقة أو مناطق متغيرة مع أوروبا كآسيا والباسيفيك وغربي آسيا، حيث تتطابع شبكات الطرق، سيكون لها فائدة كبيرة للنقل الدولي. وأوضح ان اللجنة الاقتصادية لأوروبا حاضرة دوماً لتقديم أي مساعدة لتطوير وتطبيق أي اتفاقية مماثلة لاتفاق الأوروبي بشأن طرق السير الرئيسية الدولية في منطقة الإسكوا.

٣٣- وبعدها قدم السيد نبيل صفوتو مسودة دراسة "مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي" استعرض فيها خطوات تحديد الشبكة الإقليمية لقطاع النقل المتكامل بالمشرق العربي متضمنة محاور الطرق ذات الأهمية الدولية في المنطقة. واستعرض الجهود التي بذلت نحو توحيد مواصفات شبكة الطرق الدولية في المنطقة، كجزء من شبكة النقل الإقليمية، وذلك من خلال إعداد مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. وأشار إلى أن التقرير يتكون من جزئين رئيسيين، الجزء الأول يختص بشرح محتويات مشروع الاتفاق والمنهجية والإجراءات التي اتبعت لوضع مكوناته، أما الجزء الثاني فيحتوي على مشروع الاتفاق المقترن. وأوضح منهجهية إعداد الاتفاقيات، ثم استعرض بنوده الرئيسية ونبذة عن ملخصه الثلاثة، وأوضح الهدف المطلوب من مناقشته.

٣٤- ثم قدم السيد عبد الرحيم الزهراني، أستاذ هندسة النقل والمرور بقسم الهندسة المدنية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، ورقة عمل بعنوان "اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في ضوء ما يتم تطبيقه في المملكة العربية السعودية" ذكر فيها أن قطاع النقل والمواصلات في المملكة العربية السعودية يعتبر من أبرز القطاعات الحكومية المؤثرة في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد نما هذا القطاع الهام خلال العقود الثلاثة الماضية بمعدلات عالية، إذ يبلغ إجمالي أطوال شبكة الطرق حالياً أكثر من ١٤٠٠٠٠٠ كيلومتراً، منها أكثر من ٤٥٠٠٠ كيلومتراً طرق مُعبدة. وقد تم تتفيد هذه الشبكة بمواصفات فنية عالية رغبة في توفير خدمات نقل راقية تجاوب مع واقع المملكة المتميز من ناحية الموقع والدور الإسلامي والعربي والاقتصادي الذي تتبعه بين دول المشرق العربي. وأضاف أن هذا التقرير يهدف إلى التعرف على شبكة الطرق في المملكة العربية السعودية، ودراسة مدى توافقها مع الشبكة الدولية لدول المشرق

العربي، وشمل ذلك استعراضاً للمواصفات الفنية لشبكة الطرق وأنظمة التحكم المروري ومقارنتها مع المواصفات المقترحة في مشروع اتفاق الطرق محل النقاش. وتوصل إلى أن هناك تطابق كبير بين شبكة الطرق الدولية في المملكة العربية السعودية وشبكة طرق المشرق العربي من حيث توصيف المحاور والمواصفات الفنية والإشارات واللافتات، واقتراح بعض التعديلات والإضافات البسيطة لمشروع الاتفاق.

٣٥ - وقدم السيد عبد الحكيم الأغبري، مدير عام المجلس اليمني لصندوق صيانة الطرق بالجمهورية اليمنية ورقة عمل حول "اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي في ضوء ما يتم تطبيقه في الجمهورية اليمنية" ذكر فيها أن قطاع النقل يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول، ويساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن معظم دول المشرق العربي قد قطعت شوطاً كبيراً في سبيل إيجاد شبكات طرق تخدم اقتصادياتها بشكل فعال، وهي الآن تواجه تحديات كبيرة تتمثل في الحفاظ على الطرق الموجودة، وإيجاد نوع من التوازن بين بناء طرق جديدة وصيانة القائم منها، كما أنها تواجه تحديات أكبر تتمثل في ظاهرة العولمة التي تهدف بالدرجة الأولى إلى انصهار مجموعات اقتصادية معينة فيما بينها لتشكل منظومة اقتصادية قوية تتكامل مع بعضها البعض بدلاً من التنافس فيما بينها، وهذا يتطلب رفع القيد، وتوحيد القوانين، وحرية التنقل. وإنه لإدراك هذا الجانب من قبل دول المشرق العربي أصبح من الضروري بمكان تبني شبكة طرق تربط بين هذه الدول وبعضها البعض، وتوحيد معايير ومواصفات الطرق ووسائل النقل بسبب ما قد تفرضه متطلبات العولمة أمام استخدام الطرق ووسائل النقل، بالإضافة إلى تغيير القوانين والأنظمة والمعايير.

٣- الجلسة الثالثة: مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

٣٦ - قدمت في هذه الجلسة مداخلات لبعض الدول العربية حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشهد العربي. وقدم هذه المداخلات كل من السيدة إيهاب الموالدي عن الجمهورية العربية السورية، والسيد محمود القواسمي عن فلسطين، والستة أحلام عويس عن المملكة الأردنية الهاشمية، والسيد محمد طلعت خطاب عن جمهورية مصر العربية، والسيد حمد بن سعود الرمضاني عن سلطنة عمان.

٤- الجلسة الرابعة: مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي: التوصيات

٣٧ - نوقشت في هذه الجلسة البنود الستة الأولى من اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، كما اتم استكمال النقاش بعد انتهاء برنامج اليوم التالي في الجلسة الثامنة. وتم الاتفاق حولها مع بعض التعديلات (انظر الباب السادس من التقرير).

٣٨ - وانتهت جلسات اليوم الأول الساعة السابعة وعشرين دقيقة مساءً.

باء- اليوم الثاني

٥- الجلسة الخامسة: نحو تسهيل النقل في المنطقة

٣٩ - بدأت الجلسة بالورقة التي أعدتها السيد عبد صقر بوست، رئيس مجلس منظمة الجمارك العالمية ورئيس مجلس الجمارك بدولة الإمارات العربية المتحدة ومدير عام دائرة الموانئ والجمارك بدبي، الذي ذكر بأن ورقة تهدف إلى إظهار أهمية برامج الحاسوب الآلي في مجال النقل وانتقال البضائع والخدمات والأفراد، كما تدعوه إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها تقنية المعلومات، وتدعوه إلى إيجاد برنامج عربي موحد

للتبادل الإلكتروني بالنسبة لقطاع النقل. وأضاف أن الورقة تنتطرق إلى العوامل المؤثرة على التجارة والنقل والسياحة من حيث مدى تطور البنية التحتية والفوقيّة ومستوى وجودة خدمات النقل وانخفاض التكاليف باختصار زمن النقل والانتقال من حيث سلامة المسافرين والبضائع مع مراعاة تبسيط الإجراءات الجمركية والأمنية عند الحدود ومدى اعتماد ذلك كله على عامل تكنولوجيا المعلومات. ثم أشار إلى أن هذه الورقة تتحدث عن العلاقة الطردية بين النقل والتجارة ومساهمتها في تطور الآخر. وتطرق إلى واقع قطاع النقل في الوطن العربي وتزايد حركة النقل بصورة تفوق الهياكل القائمة، والاختلاف في حجم الاستثمارات في قطاع النقل بشتى أنواعه، بالإضافة إلى اختلاف مستوى خدمات النقل من دولة لأخرى. واستعرض عناصر تباين قطاع النقل وخدماته من حيث التوزيع الجغرافي ومستوى دخل الأفراد، ومن حيث القوانين واللوائح المتعلقة بالنقل وما يرافق ذلك من هياكل إدارية تنظيمية. أما في الإجراءات الجمركية فذكر أنها تشكل حيّزاً مهماً من عدة جوانب، أهمها غياب الوضوح، واختلاف الإجراءات من دولة إلى أخرى، وغياب عامل التنسيق بين الدول، وانعدام المعايير الموحدة ثم اعتماد كل ذلك على العمل اليدوي، وكثرة الوثائق، والأسلوب التقليدي المتبعة في التقنيات، وفقدان عامل الالتزام بالاتفاقيات الثنائية والمتعلقة فيما يخص النقل. وركز على أن الورقة تضع مواصفات برنامج عربي مناسب في مجال النقل، وتنتهي إلى الأطر الأساسية للتوصيل إلى إعداد برنامج قابل للتطبيق، والأالية التي بإمكانها تحقيق ذلك والتي تبدأ من دراسة وتحليل البرامج العربية التي تتوفّر فيها المواصفات المطلوبة، واقتراح تشكيل لجنة عربية مركزية من ذوي الاختصاص في النقل وتقنية المعلومات للهدف ذاته، والتي بدورها تضع التطورات والاقتراحات للوصول إلى برنامج يتوافق مع الأهداف والاحتياجات المطلوبة.

٤٠ - وقدم السيد خالد الوزني، مدير عام دائرة الجمارك بالمملكة الأردنية الهاشمية، ورقة عمل حول "الجمارك الأردنية والجوانب التنفيذية لتسهيل نقل البضائع دولياً عبر أراضي المملكة الأردنية الهاشمية" ذكر فيها أنه يؤمناً من دائرة الجمارك برسالتها والأهداف والغايات التي تسعى لتحقيقها حرست الدائرة على إعادة تنظيم ومواكبة كل المتغيرات الداخلية والخارجية، وذلك بسبب التطورات المتعلقة باندماج الأردن مع منظومة الاقتصاد العالمي من خلال عضويته في منظمة التجارة العالمية، وتوقيعه على اتفاقية الشراكة الأوروبية وبنطبيقه لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولغايات تحقيق الأهداف بشفافية ووضوح وتعزيزاً لمكانة الأردن التجارية الإقليمية والدولية والارتقاء إلى إجراءات سلية وصحيحة فقد خطت دائرة الجمارك الأردنية خطوات جريئة وواسعة نحو تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل نقل البضائع دولياً عبر أراضيها. ومن هذه الخطوات حوسبة الإجراءات الجمركية مما أسهم في تبسيط الإجراءات وتسهيل العمل وإنجاز المعاملات بشكل سريع موفراً بذلك الجهد والوقت، إصدار دليل الإجراءات الجمركية، تطبيق البيان الجمركي الموحد، تطبيق مبدأ الانقائية في المعاينة والأخذ بنظام المسارب (الأخضر، الأصفر، الأحمر)، إنشاء شبكة اتصالات فضائية حديثة لربط المراكز الجمركية، تطوير التشريعات الجمركية لمواكبة المستجدات التجارية الحديثة، إنشاء موقع لدائرة الجمارك على شبكة الإنترنت يتم من خلاله إتاحة كافة المعلومات عن الدائرة واستقبال الاستفسارات والرسائل الإلكترونية والرد عليها، تطبيق آلية التسديد المباشر لبيان الترانزيت وإعادة التصدير وإبراء الكفالات المصرفية والتعهدات المقدمة لهذه البيانات، مما وفر الوقت والجهد والكلفة، تطبيق برنامج القيمة المحسوبة ونظام التعريفة الشاملة مما يعني ضبط الإجراءات وضمان استقرار القرارات وتوفير الشفافية، إنشاء مركز متخصص للتدريب الجمركي مجهز بمختلف الوسائل التدريبية والمخبرات، وذلك بهدف تأهيل وتطوير مهارات موظفي الجمارك الذين يشكلون أساس نجاح العمل الجمركي.

٤١ - وعرض السيد محمد عمر جمجم، مالك ومدير عام شركة كانانة للتجارة والمقاولات وأستاذ النقل والمرور بقسم الهندسة في جامعة الملك عبد العزيز في جدة بالمملكة العربية السعودية، ورقة عمل حول "تسهيل نقل البضائع الدولية في المملكة العربية السعودية" ذكر فيها بأن لكل دولة خط جمركي هو الحدود

الفاصلة بينها وبين البلاد المجاورة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بها. لذلك فقد أنسأت المملكة العربية السعودية دوائر جمركية لمراقبة عمليات البضائع الواردة لها والصادرة منها، وتحصيل الرسوم المستحقة عليها. والدائرة الجمركية هي كل ميناء بحري أو جوي أو مركز بري فيه مقر للجمرك. ومندوبيه الجمارك لها سلطات التقىش وضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية في داخل الدائرة الجمركية. ولا يجوز مرور البضائع في خط الجمرك (في الموانئ البحرية أو المراكز البرية) ليلاً فيما بين الغروب إلى الشروق إلا في الحالات الأضطرارية. وأشار إلى أن نظام الجمارك بالمملكة العربية السعودية قد صدر بموجب المرسوم الملكي رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٣٧٢/٣/٥ هـ.

٤٢ - وقدم السيد محمود الحبر، مسؤول أول شؤون اقتصادية بالإسكوا، ورقة عمل بعنوان "تسهيل النقل الدولي عبر الموانئ البحرية ونقط المقصد في المنطقة مع التركيز على موانئ دبي" ذكر فيها أن اهتمام دول منطقة غرب آسيا (الإسكوا) بالنقل تناهى بكلفة أنماطه البري والبحري والجوي، وذلك في إشارة واضحة إلى الرغبة الجادة في تيسير وتسهيل حركة التجارة الدولية وبخاصة فيما يتعلق بدعم وزيادة حجم الصادرات وتجارة العبور فيما بين دول المنطقة ودول الجوار على وجه الخصوص. وقد أدى ذلك الاهتمام إلى بعض التحسن في قطاع النقل مما كان عليه قبل سنوات، حيث قامت العديد من دول المنطقة بإزالة بعض العقبات التي تعترض انساب التجارة الخارجية وبخاصة الصادرات عبر المنافذ البحرية والبرية والجوية، وتحديث أساليب العمل، وتيسير الإجراءات باستخدام التقنيات الحديثة كالأنظمة الإلكترونية للتشغيل، وتبادل المعلومات بما في ذلك القطاعات ذات العلاقة بالتجارة والنقل كالإجراءات الجمركية والأمنية، بالإضافة إلى تحديث وتطوير البنية التحتية من طرق برية وموانئ بحرية ومطارات جوية. وأضاف أنه نظراً للتطور الهائل في مجال تسهيل حركة التجارة الدولية بدولة الإمارات العربية المتحدة بدءاً بإجراءات الاستيراد والتصدير وإجراءات الموانئ البحرية والإجراءات الجمركية وفي المنافذ البرية والجوية واستخدامها لتطبيقات التبادل الإلكتروني للبيانات في كافة تلك الإجراءات، ونظراً للدور الذي تقوم به موانئ دبي، التي تستخدم أحدث الأنظمة العالمية في مجال محطات الحاويات بما في ذلك إجراءات استلام وتسلیم الحاويات، وما تمثله دبي من مركز محوري لإعادة شحن وتوزيع البضائع على المستوى الإقليمي ومع الأقاليم الأخرى، فقد تم عرض وتحليل ل تلك التجربة الفريدة بالمنطقة وذلك لأخذها في الحسبان من قبيل الدول الأخرى بالمنطقة، والتي تسعى هي الأخرى لتسهيل حركة التجارة الدولية لديها ولتخفيض من تكلفتها ولزيادة منافسة صادراتها في الأسواق الخارجية.

٦- الجلسة السادسة: نحو تسهيل النقل في المنطقة

٤٣ - بدأت الجلسة بعرض للورقة التي قدمها السيد محمد رحمة الله، خبير النقل، والمعنونة "تسهيل النقل في آسيا وأوروبا" والتي ذكر فيها أنه في ظل العولمة فإن الدور الاستراتيجي للنقل في التجارة الدولية قد شهد تغيرات أساسية. ففي الماضي كان النقل البحري هو الوسيلة الأهم لحركة التجارة الدولية، أما في السنوات الأخيرة ومع زيادة التفاعل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين الدول واقتصادياتها، وزيادة الطلب على نقل البضائع من الباب إلى الباب، فإن دور النقل البري قد ازداد بشكل كبير كجزء أساسي من حلقات الإمداد والتوريد. ولتأمين خدمات وتسهيلات معتمدة وسهلة وفعالة بين الدول المختلفة، فإن هناك حاجة لبني تحتية في شكل شبكة متوازنة ومتكلمة وموحدة، بالإضافة إلى إجراءات ومعاملات موحدة ومتوازنة على معابر الحدود للبضائع والركاب والمركبات تتضمن تسهيل حركة مرور البضائع والسائلين والطواقم. وأشار إلى أنه لمساعدة منطقة الإسكوا لتبني إجراءات سهلة و المناسبة لعبور الحدود فإن الورقة أقتضت الضوء على التجربة الأوروبية، وبعض الاتفاقيات والاتفاقيات بين الدول الأوروبية المعنية بعبور الحدود. كما أقتضت الورقة الضوء على تجربة منطقة الإسكاب في موضوع تسهيل نقل البضائع والركاب الدولي عن طريق النقل البحري والبري. وبناء على التجارب الأوروبية والآسيوية فقد اقترح عدة توصيات لعرضها ومناقشتها في الاجتماع.

٤٤ - ثم قدم السيد محمد جمال الساعاتي، مسؤول أول مشاريع، إدارة التشغيل والمشاريع (٣) في البنك الإسلامي للتنمية، ورقة عمل حول "نظام النقل متعدد الوسائل في الدول الأعضاء بالبنك الإسلامي للتنمية" ذكر أن تطبيق واستخدام نظام النقل متعدد الوسائل في الدول النامية سوف يساهم وبفعالية في إزالة العائق أمام حركة النقل التجاري بين الدول. وإن بعض الدول الأعضاء بالبنك ذات موقع جغرافي منعزل وبعيد عن المرافئ البحرية مما يساهم في ارتفاع تكاليف النقل والتأثير السلبي على حركة التبادل التجاري، والنظام المقترن سوف يساهم في تخفيض هذه السلبيات. وأشار إلى أن نظام النقل متعدد الوسائل سوف يساهم في تثبيت وتحسين الحركة التجارية الحالية من خلال تنظيم الجداول وتخفيف التكاليف، وكذلك يزداد حجم التبادل التجاري وتتوفر فرص المنافسة، وبالتالي تتسارع وتيرة النمو الاقتصادي للدول المعنية. وأضاف أن هذه الخطوة من قبل البنك سوف تساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون الاقتصادي المعنية بالدراسة. وإنه تبعاً لذلك سوف تزداد حركة التنقل وكمية التبادل التجاري بين هذه الدول مع الدول المجاورة ودول الخليج والدول العربية والإفريقية وغيرها، وأنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها مستقبلاً في الدول العربية.

٤٥ - وقدم السيد نبيل صفوت مسودة "دراسة الإسكتوا حول تسهيل نقل البضائع الدولية في المنطقة" ذكر فيها أن هذه الدراسة تشمل ستة مجلدات، تضمن المجلد الأول مقدمة عامة للدراسة وثلاثة أبواب. بيّنت المقدمة أهمية الدراسة ومنهجيتها وطريقة تنظيمها. واستعرض الباب الأول بعض الاتفاques الدولية والإقليمية المعنية بتسهيل وتبسيط إجراءات النقل الدولي للبضائع. وتناول الباب الثاني تحليلاً مقارناً لإجراءات النقل الدولي للبضائع عبر أهم المنافذ البحرية والبرية في الدول الخمس التي شملتها الدراسة، وهي المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية. وانتهى إلى تشخيص أهم المشاكل والأسباب التي تعيق حركة البضائع الدولية في المنطقة. أما الباب الثالث والأهم من المجلد الأول فقد اشتمل على توصيات الدراسة ونموذج مقترن لإجراءات النقل الدولي للبضائع عبر موانئ دول المنطقة. أما بالنسبة للمجلدات الخمسة التالية (الثاني إلى السادس) في هذه الدراسة، فهي متطابقة إلى حد كبير من حيث موضوعها وتنظيمها ومحوها. الموضوع الرئيسي لكل من هذه المجلدات هو وصف تفصيلي لعمليات النقل الدولي للبضائع عبر المنافذ البحرية والبرية في إحدى الدول الخمس المشمولة بالدراسة. يبدأ كل مجلد بمقدمة عن الدولة المعنية، يلي ذلك وصف تفصيلي لإجراءات الاستيراد والتصدير والعبور وإعادة التصدير عبر أحد الموانئ الرئيسية في تلك الدولة، متضمناً الخطوات التي تقوم بها كل من الجهات المعنية، والمستندات المطلوبة، والتكاليف، والأزمات اللازمة لإنهاء تلك الإجراءات. يتبع ذلك وصف تفصيلي لإجراءات دخول وخروج الشاحنات عبر أحد المنافذ البرية الرئيسية في تلك الدولة. ولقد روعي بالإضافة إلى سرد الخطوات الإجرائية أن يتم توضيحها (كلما أمكن ذلك) بطريقة بيانية مع وجود أسهم تبين العلاقات التبادلية بين الإجراءات وبين الجهات التي تقوم بها وفقاً للنموذج البياني لمعاملات التجارة الدولية المعتمد لدى مركز الأمم المتحدة لتبسيط وتسهيل الإجراءات والممارسات المتعلقة بالإدارة والتجارة والنقل.

٧ - الجلسة السابعة: نحو تسهيل النقل في المنطقة

٤٦ - نوقشت في هذه الجلسة عدة مواضيع تتعلق بتسهيل النقل في المنطقة بما في ذلك تبسيط الإجراءات ووضوحها ونزاهة التنفيذ، واستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات، والهيكل التنظيمية، والتوحيد الإداري، وتقدير القيمة، وتصنيف التعريفة، والاتفاques.

٨ - الجلسة الثامنة: مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي: التوصيات

٤٧ - تم في هذه الجلسة استكمال مناقشة مشروع اتفاق الطرق (مواد الاتفاق).

جيم - اليوم الثالث

٩ - الجلسة التاسعة: توصيات مشروع اتفاق الطرق وتسهيل النقل في المنطقة

٤٨ - نوقشت في هذه الجلسة كل من توصيات تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، ومشروع اتفاق الطرق وتسهيل النقل في المنطقة، التي أعدتها لجان الصياغة المكونة من بعض الخبراء الحضور والأمانة التنفيذية للجتماع. وقد نوقشت واعتمدت هذه التوصيات مع مراعاة آراء الحضور.

١٠ - الجلسة العاشرة: آثار المتغيرات الإقليمية والدولية على النقل الإقليمي

٤٩ - عرض السيد سعد القاضي، أستاذ مشارك هندسة النقل والمرور بقسم الهندسة المدنية في جامعة الملك سعود بالرياض في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل حول "آثار المتغيرات الإقليمية والدولية على النقل في دول الخليج العربية" ذكر فيها أن هذه الورقة تهدف لاستعراض أهم المتغيرات على الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، ومحاولة استقراء الآثار المحتملة لها على قطاع النقل في دول مجلس التعاون الخليجي العربية. وبين أن هذه الورقة تحتوي على خمسة أجزاء تناول الآثار المحتملة على قطاع النقل لتلك المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. يتعلق الجزء الأول منها بالآثار المتوقعة لانضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية، في حين يعرض الجزء الثاني لآثار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقيام السوق العربية المشتركة، أما الجزء الثالث فتناول الآثار المرتبطة لقيام كل من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية، وأيضاً السوق الخليجية المشتركة. ويستعرض الجزء الرابع سياسات الشخصية وإعادة الهيكلة المتعلقة بقطاع النقل، وأخيراً يناقش الجزء الخامس التطور في تقنيات النقل والاتصالات والمعلومات وأثارها المحتملة على النقل في دول المجلس. كما تعرض الورقة الخطوط العامة لمنهجية تحليل قدرة قطاع النقل في دول الخليج العربية على مواجهة المتطلبات المستقبلية ومتطلباتها.

٥٠ - ثم عرض السيد عبد الجواد الداودي، مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني، ورقة عمل حول "آثار المتغيرات الإقليمية والدولية على النقل وبرنامج إطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية" تحدث خلالها عن الآثار التي ترتب عن تحرير النقل الجوي في الاتحاد الأوروبي، وعن الانقافية العامة للتجارة في الخدمات ومدى انعكاساتها على النقل الجوي العربي، موضحاً أن الهيئة العربية للطيران المدني قد وضعت برنامجاً لتحرير النقل الجوي بين الدول العربية اعتبرته هو الصيغة المناسبة حالياً لمواجهة هذه التطورات. وقد ذكر في هذا المجال أنه تحقيقاً لأغراض الهيئة العربية للطيران المدني، واستجابة لطلب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدراسة الممكنة للطيران المدني العربي في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وضفت الهيئة العربية للطيران المدني برنامجاً لإطلاق حريات النقل الجوي بين الدول العربية باعتباره المساهمة التي رأتها ممكناً لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد وضفت الهيئة إثر ذلك الآلية القانونية والتنفيذية للبرنامج المذكور، والتي تهدف إلى أن تؤمن لكل مرحلة من مراحل هذا البرنامج ما يتطلب من الاجراءات والترتيبات التي تكفل لمختلف فعاليات النقل الجوي العربية إمكانية التكيف سواء من حيث الهيكل التنظيمي أو الأساليب والترتيبات التجارية، والتي تضمن تنفيذها بالشكل الذي يراعى فيه مصالح مختلف الأطراف المعنية وخصائص السوق وحاجياته. وأضاف أن الهيئة العربية للطيران المدني يسعدها

التعاون مع الإسكوا في إطار العمل المشترك والمتعدد لتحقيق مصالح المنطقة العربية، وإقامة نظام نقل واحد ومتكملاً ليساهم في تنمية التبادل التجاري والاقتصادي وتيسير كل أسباب الربط والتواصل بين أقطارها.

١١ - الجلسة الحادية عشرة والختامية: تقرير الاجتماع

٥١ - في الجلسة الختامية التي أدارها السيد أحمد فرات، تمت قراءة التوصيات المعدلة بواسطة ممثلي لجان الصياغة ثم مناقشتها. وانتهى الاجتماع باعتماد التقرير مع مراعاة آراء الحضور التي انعكست في هذا التقرير.

سادساً - النتائج والتوصيات

ألف - تطوير نظام نقل متكملاً في المشرق العربي

٥٢ - تم عرض ما أجزته الإسكوا فيما يخص:

- (أ) دراسات تطوير نظام لمعلومات النقل الإقليمي؛
- (ب) نموذج التبؤ الآني لتدفقات البضائع الدولية ضمن الإطار المنهجي لتحليل السياسات.

٥٣ - ولقد أشار الخبراء بما تم إنجازه، وأعربوا عن دعمهم لأسلوب نماذج التبؤ على النحو الذي قدمته الإسكوا، وأيد الخبراء الاستمرار في استكماله مع مراعاة أن يشتمل التبؤ على المتغيرات التالية:

- (أ) حجم التدفقات على الشبكة الإقليمية المتكاملة فيما بين الدول؛
- (ب) زمن الانتقال والمعاملات؛
- (ج) تكلفة الانتقال والمعاملات.

٥٤ - وأكد الخبراء على أهمية وضرورة توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة لتطبيق مثل هذه النماذج.

٥٥ - كما أكد الحاضرون على أهمية استخدام مثل هذه النماذج في دعم متخذي القرار المعنيين بسياسات تسهيل النقل والتجارة في المنطقة.

باء - مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

٥٦ - تم عرض مشروع اتفاق الطرق المقترن ومثله الأوروبي، كما تم عرض أوراق العمل عن مدى التطابق بين المشروع وبين ما يتم تطبيقه في بعض الدول الأعضاء، كما تم تقديم مداخلات مكتوبة حول المشروع من كل من المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، فلسطين، جمهورية مصر العربية.

٥٧ - هذا بالإضافة إلى المداخلات غير المكتوبة والمناقشات المستفيضة التي جرت للمرة الثانية حول المشروع. وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم للجهد الذي بذل في إنجاز مشروع الاتفاق، وأوصوا بالآتي:

- (أ) التأكيد على أهمية وجود اتفاق للطرق الدولية في المشرق العربي؛

(ب) إجراء التعديلات على مواد الاتفاق على ضوء المناقشات واللاحظات التي تمت في الاجتماع،
(انظر الملحق الخاص بمواد الاتفاق المعدلة المرفق)؛

(ج) إجراء التعديلات على الشبكة الإقليمية (الملحق الأول للاتفاق) حسب المقترنات المقدمة من
الدول الأعضاء؛

(د) بالنسبة لكل من الملحق الثاني والثالث للاتفاق تقوم الإسكوا بمراجعة جميع الملاحظات
والمدخلات الخاصة بهما وإجراء التعديلات الازمة عليهم لوضعهما في صورتهما النهائية؛

(ه) وأوصى السادة الخبراء بعرض مشروع الاتفاق بعد إجراء التعديلات المشار إليها أعلاه على
لجنة النقل في دورتها الثانية المزمع عقدها خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠١.

جيم - نحو تسهيل النقل في منطقة الإسكوا

١ - تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين

-٥٨ وفي سبيل تطوير وتنسيق الإجراءات والقوانين أوصى بما يلي:

(أ) تقليل عدد الخطوات الإجرائية والتوفقات والتأشيرات والوثائق والمستندات المطلوبة؛

(ب) توحيد المصطلحات والمسميات، والإجراءات والقواعد، والمستندات، ومواصفات الشاحنات
والمقطورات، والطرق، وتطبيق أنظمة موحدة للسلامة في دول المنطقة؛

(ج) حتى الدول على إنشاء مراكز جمركية مشتركة بين كل دولتين مشتركتين في الحدود البرية،
ونذلك لتقادي تكرار عمليات فحص وتفتيش البضائع، واعتماد الأختام الجمركية للبضائع العابرة، ويمكن
الاستفادة من التجربة الأوروبية في هذا المجال؛

(د) تعديل التشريعات والقوانين واللوائح بما يخدم ويلائم تبسيط الإجراءات وتوحيدتها ومتانتها
واعتماد المعاملات الإلكترونية من حيث تسديد الرسوم والمستندات والتوفقات بالوسائل الإلكترونية.

٢ - وضوح الإجراءات والمعاملات واللوائح

-٥٩ الاهتمام بنشر دليل للإجراءات (مطبوع أو إلكتروني) مع تحديده أولاً، بحيث يتاح لجميع
المعنيين الحصول على المعلومات المطلوبة بأسلوب مبسط. وتشمل تلك المعلومات الإجراءات، وقواعد تقييم
الأسعار، وتصنيفات التعرية الجمركية، وإجراءات وتكليف الموانئ والمعاملات الجمركية، وقواعد شهادات
المنشأ، ومتطلبات الجهات الرقابية، الخ.

٣ - الممارسات غير القانونية

-٦٠ ولتطوير العمل والقضاء على غير القانوني من الممارسات نوصي:

(أ) اتخاذ الخطوات العملية الالزمة لتحقيق أعلى مستوى من الاستقامة، والقضاء على الممارسات غير القانونية في الخدمات المرفمية والجمالية والإجراءات الرقابية على البضائع على ألا يؤثر ذلك على سهولة الإجراءات؛

(ب) الأخذ بالمعايير التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية في عام ١٩٩٣ فيما يعرف بـ (Arusha Declaration on Integrity in Customs) لتحقيق النزاهة في الخدمات الجمركية؛

(ج) إنشاء/تفعيل سلطات رقابية على الجهات العاملة في المنافذ الحدودية لثقة الشكاوى الخاصة بأداء العاملين، ووضع آليات لمعالجة تلك الشكاوى؛

(د) إصلاح الوضع الوظيفي والبيئي للعاملين في المنافذ الحدودية، مثل الجمارك والجهات الرقابية وتقديم الحوافز المناسبة لهم.

٤- تطوير القوى العاملة

٦١- ولأهمية القوى العاملة وعملية تطويرها أقترح:

(أ) تطوير القوى العاملة، وبرامج بناء القدرات، وتكثيف الدورات التدريبية التي تتناول الإجراءات والأساليب الحديثة ومتطلبات تنفيذ الاتفاقيات/الاتفاقيات الدولية، وذلك للعاملين في عمليات نقل وتداول البضائع الدولية ومنها الجمارك والمنافذ البرية والبحرية والجوية؛

(ب) وضع معايير لأداء كافة العاملين في عمليات نقل البضائع الدولية وتطبيقها، بحيث يمكن متابعة مستويات الأداء لهؤلاء العاملين، وتحديد أوجه القصور وخاصة المعتمدة منها.

٥- الميكنة/التبادل الإلكتروني للبيانات/تكنولوجي المعلومات

٦٢- ولغرض ديمومة واستمرارية التواصل وزيادة الإطلاع نوصي:

(أ) استبدال المعاملات الورقية بالمعاملات الإلكترونية، وذلك عن طريق ميكنة المعاملات في القطاعات المشاركة في عمليات نقل البضائع الدولية (جمارك، مبناء، مصدر/مستورد، بنوك، مهن تجارية، جهات رقابية، الخ). وتشمل هذه الميكنة البيانات الجمركية، والمانيفست، ومخطط توزيع الحاويات على السفينة، ونظم المستودعات، وسداد الرسوم والمعاملات، والتقارير والأذونات، وفواتير البضاعة، وشهادات الجهات الرقابية، الخ؛

(ب) تطبيق تكنولوجيا المعلومات (IT) والتبادل الإلكتروني للبيانات (EDI) بين جميع الأطراف المشاركة في الإجراءات، بحيث ترتبط جميع تلك الأطراف في نظام متكامل يتبع فيه نظام موحد للتبادل الإلكتروني للبيانات يتنقق مع المواصفات العالمية للرسائل الإلكترونية.

٦- تطوير الهياكل التنظيمية والتوحيد الإداري

٦٣- وقد أوصى المجتمعون ولغرض تطوير الهيكل التنظيمي والتوحيد الإداري بما يلي:

(أ) ضم الإجراءات الرقابية الخاصة بالزراعة والأغذية والصحة والحجر البيطري والمواصفات وغيرها لتكون جميعها تحت إشراف هيئة رقابية واحدة (مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات في جمهورية مصر العربية)، بحيث تقوم تلك الجهة، إذا لزم الأمر، بأخذ عينة من البضاعة وتصدر شهادة صلاحية واحدة تضم آراء جميع الجهات الرقابية التابعة لها؛

(ب) إنشاء لجان وطنية لتسهيل النقل والتجارة على مستوى كل دولة بحيث تضم في عضويتها ممثلي جميع الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية مهمتها الأساسية معالجة كافة القضايا المتعلقة بتسهيل النقل والتجارة الدولية؛

(ج) تطوير الهيئات التنظيمية وأساليب العمل للأجهزة المعنية بعمليات نقل وتدالل البضائع وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين دول المنطقة؛

(د) زيادة التنسيق بين الأجهزة العاملة في المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية (جمارك، أمن، الخ).

٧- تقدير القيمة وتصنيف التعريفية

٦٤- ولتسهيل وتوحيد العمل نوصي بما يأتي:

(أ) تطبيق المعايير الدولية كذلك المعتمدة من منظمة التجارة العالمية بشأن تقدير قيمة البضائع (WTO Valuation Agreement) من خلال الاستفادة من نظم بنوك المعلومات التجارية الدولية والعربية ومنها برنامج شبكة معلومات التجارة العربية (IATIN) Inter-Arab Trade Information Network ومتتابعة تحديث تقديرات قيم السلع المختلفة وأساليب تقديرها؛

(ب) تطبيق التصنيفات السلعية التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية في اتفاق النظام المنسق (WCO Harmonized System of Classification of Goods) منذ ١٩٨٨ وتعديلاتها مع عدم المبالغة في معدلات الرسوم، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال في المنطقة؛

٨- استمرارية ساعات الدوام

٦٥- حث دول المنطقة على استمرارية الدوام بالمنافذ البرية والبحرية في دول المنطقة على مدار الساعة بما يتلاءم مع الاحتياجات التجارية ومتطلبات التشغيل.

٩- عقد اتفاقيات جديدة والانضمام إلى القائم منها

٦٦- وللاتفاقيات العالمية جانب مهم فلذلك نوصي بال التالي:

(أ) ارتباط دول منطقة المشرق العربي باتفاقيات إقليمية بشأن تبسيط وتوحيد إجراءات نقل البضائع عبر المنافذ الدولية بأنواعها، مع مراعاة أن تتضمن هذه الاتفاقيات ميزات وتسهيلات خاصة لدول المشرق العربي بحيث تؤدي إلى نمو حركة التجارة فيما بين تلك الدول، وتحدد من اعتمادها على الاستيراد من الدول الأجنبية.

(ب) الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة مثل اتفاقية التير بشأن أنظمة الجمارك للمرور العابر على الطرق (TIR Carnet) واتفاقية كيوتو لتبسيط ومواعضة الإجراءات الجمركية (WCO Kyoto Convention) والالتزام بتطبيقها.

(ج) تطبيق الاتفاقيات الدولية لنقل وتدالو وتخزين المواد الخطرة.

١٠ - تبني نظام النقل الدولي المتعدد الوسائل للبضائع

٦٧ - يهدف زيادة القدرة التنافسية في مجالات التجارة الدولية يتم حث الدول الأعضاء على تبني نظام النقل المتعدد الوسائل لتسهيل نقل صادرات وواردات المنطقة بالتعاون بين المنظمات الإقليمية والدولية، والانضمام إلى معايدة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

٦٨ - يوصي المؤتمرون بتعزيز دور الإسكوا فيما يلي:

(أ) المساهمة في دعم الدول الأعضاء في تطبيق التوصيات آنفة الذكر؛

(ب) المساهمة في صياغة اتفاقيات إقليمية بشأن تبسيط وتوحيد إجراءات نقل البضائع الدولية في المنطقة؛

(ج) تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء لإنشاء لجان وطنية لتسهيل النقل والتجارة الدولية؛

(د) التنسيق مع دول المنطقة لتبني نماذج ونظم لإجراءات متضمناً عمليات الميكنة والتبادل الإلكتروني للبيانات، وذلك بالتعاون مع الجهات التي استحدثت وطبقت مثل هذه النماذج والنظم كسلطة موانئ دبي ودائرة جمارك وموانئ دبي؛

(م) حث مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية والدولية لتوفير التمويل اللازم للمساهمة في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

سابعاً - تقييم الاجتماع

٦٩ - جرى توزيع استبيان على جميع المشاركون وذلك لمعرفة آرائهم حول النواحي الفنية والتنظيمية للجتماع، وقد قام ٤٥ مشاركاً بتبليغ نماذج الاستبيان، ويُظهر المرفق الخامس نتائج هذا الاستبيان.

٧٠ - أفرزت النتائج المتعلقة بالجوانب الفنية للجتماع أن حوالي ٤٨ في المائة من المشاركون يعتقدون أنها كانت ممتازة، وأبدى ٣٥ في المائة رأيهما بأنها كانت على مستوى جيد، بينما تُظهر النتائج بأن نسبة ضئيلة ترى أنها كانت متوسطة (حوالي ١٣ في المائة) ولم يعط سوى ١ في المائة درجة دون المتوسط أو ضعيف للجوانب الفنية. وهذا يدل على أن المستوى الفني للجتماع كان رفيعاً بفضل مشاركة الخبراء المحاضرين والحضور.

- ٧١ - أما من ناحية الجوانب الإدارية فقد أظهرت النتائج أن ٦٠ في المائة من المشاركين أبدوا إعجابهم بالإدارة بدرجة امتياز، و ٣١ في المائة بدرجة جيد، مما يدل على أن إدارة الاجتماع كانت على مستوى عال. أما الخدمات المقدمة أثناء الاجتماع، فقد رأى ٣٦ في المائة من الحضور إنها كانت ممتازة، و ٢٢ في المائة إنها جيدة، في حين رأى ٢٧ في المائة من الحضور أنها متوسطة، و وجد ١٥ في المائة أنها كانت دون المستوى أو ضعيفة. وكان السبب الرئيسي لذلك هو عدم توفر القهوة والشاي أثناء فترات الاستراحة إلا من خلال الكافيتيريا وبالتكلفة، وذلك على غير ما تعود عليه المشاركون من ضيافة وحفاوة من الإسکوا.
- ٧٢ - وبالإضافة إلى تعبئة الاستبيان قدمت كذلك مجموعة من التعليقات والمقترحات الإيجابية سيتمأخذها في الاعتبار في برامج وخطط العمل القادمة لقسم النقل بالإسکوا.

المرفق الأول

قائمة بأسماء المشاركين

السيد محمد أمين سالم أبو عساف
مدير عام الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري
الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري المساهمة العامة
المحدودة
عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد خالد الوزني
مدير عام الجمارك
دائرة الجمارك
عمان

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد عبد الرحمن المرزوفي
مدير إدارة الشؤون البرية
وزارة المواصلات
أبوظبي

السيد عبيد صقر بوسٍت
رئيس مجلس الجمارك بدولة الإمارات العربية المتحدة
مدير عام دائرة الموانئ والجمارك بدبي
دبي

السيد عبد الحميد الكباريتي
وزارة النقل
عمان

السيدة إيمان الرمحي
وزارة الأشغال العامة والإسكان
عمان

الأنسة أحلام عويس
وزارة الأشغال العامة والإسكان
عمان

السيد محمد حسن خوري
نائب مدير جمرك الغويفات
دائرة الجمارك
أبوظبي

السيد جبر النابليسي
رئيس قسم الأبحاث والدراسات
مؤسسة الموانئ
عمان

السيد جمال حسن الحوستي
مساعد مدير إدارة النقل للتصميم والدراسات
دائرة الأشغال (أبوظبي)
أبوظبي

السيد عطية محمد عاقلة
رئيس قسم العلاقات الدولية
سلطة الطيران المدني
عمان

السيد خالد جواد القطب
 كبير مهندسي النقل والمرور
 دائرة الأشغال (أبوظبي)

السيد غالب قاسم صالح الصرايرة
مدير جمرك جابر
دائرة الجمارك
عمان

السيد رصين قدرى مفتى
رئيس شعبة الدراسات والتصميم
بلدية أبوظبي

السيد نضال البشابشة
مدير عام مؤسسة الخليج للتخلص والتراخيص
مؤسسة الخليج للتخلص والتراخيص
عمان

الجمهورية العربية السورية

السيد شفيق داؤد
معاون وزير النقل في سوريا
وزارة النقل
دمشق

السيد أحمد جلال الدين فضلون
مدير النقل الطرقي
وزارة النقل
دمشق

السيد أمل أبو عياش
مدير العقود
وزارة المواصلات
دمشق

السيدة إيهاب الموالدي
نائب مدير التخطيط
وزارة المواصلات
دمشق

السيد باسم سعيدان
مدير العبور والمناطق الحرة
مديرية الجمارك
دمشق

السيد غسان عبد الغني
أمين جمارك جديدة
مديرية الجمارك
دمشق

السيد شوقي فيتروني
مدير إدارة التير في سوريا
اللجنة الوطنية السورية
دمشق

السيد إبراهيم شلهوب
مهندس
وزارة النقل

الإمارات العربية المتحدة (تابع)

السيد عامر علي
سلطة موانئ دبي
دبي

السيد كارلوس الهاشمي
شركة جوعان للنقل العام
دبي

دولة البحرين

السيد راشد علي الجنيد
مدير الشؤون الإدارية والمالية
وزارة المواصلات
المنامة

المملكة العربية السعودية

السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن العوهلي
وكيل وزارة المواصلات لشؤون النقل
وزارة المواصلات
الرياض

السيد عبد العزيز بن محمد التويجري
وكيل وزارة المواصلات المساعد للتخطيط
وزارة المواصلات
الرياض

السيد فهد محمد الصباغ
السكرتير الأول
سفارة المملكة العربية السعودية في لبنان
بيروت

السيد عصام جميل ناصره
مدير الإتفاقيات الجوية الثنائية والتعاون الدولي
رئاسة الطيران المدني
جدة

السيد حامد البار
أستاذ مشارك للنقل
جامعة الملك عبد العزيز
جدة

جمهورية العراق

دولة الكويت

السيد صباح جابر العلي الصباح
مدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد خالد عاشور المرزوقي
وكيل الوزارة المساعد لقطاع النقل
وزارة المواصلات

السيد صالح محمد الهدود
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد أحمد محمد الطراورة
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد عبد العزيز جمال عبد العزيز
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد فاضل عبد الله البغلي
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد عدنان جواد الصايغ
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد سالم علي نقي
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد عبد العزيز عبد الله ملا يوسف
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد عبد الله الجساس
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد هشام المطيري
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد خالد النشواني
مؤسسة الموانئ الكويتية

السيد محمد البلوشي
مستشار قانوني
مؤسسة الموانئ الكويتية
السيد عسکر سعود الرشيدی
مساعد مدير التخطيط والتطوير
شركة الملاحة العربية المتحدة

السيد صبري كاطع عبد
وكيل وزارة النقل والمواصلات
وزارة النقل والمواصلات
بغداد

السيد علي كرم محسن
مدير صيانة الطرق والجسور
وزارة الإسكان والتعهير
بغداد

سلطنة عمان

السيد حمد بن سعود الرمضاني
مدير دائرة الدراسات والتخطيط
المديرية العامة للطرق
وزارة الإسكان
مسقط

السيد جميل بن علي سلطان اللواتي
نائب الرئيس
غرفة تجارة وصناعة عمان
مسقط

فلسطين

السيد محمود عيد القواسمي
مدير عام وزارة النقل والمواصلات
وزارة النقل والمواصلات
غزة

دولة قطر

السيد صالح راشد السليطي
مساعد مدير إدارة التخطيط للشؤون الفنية
وزارة الشؤون البلدية والزراعة
الدوحة

السيد جان حلبي	الجمهورية اللبنانية
مراقب أول	
المديرية العامة للجمارك	
بيروت	
السيد مروان فارس الخوري	السيد عبد الحفيظ القيسي
مرفا بيروت	المدير العام
بيروت	وزارة النقل
السيد سامي جوجو	السيد محمد حسن عساف
مدير الغرفة	رئيس ديوان المديرية العامة للنقل البري والبحري
غرفة الملاحة الدولية في بيروت	وزارة النقل
بيروت	بيروت
الأنسة لارا فخري	
رئيس دائرة الوصاية والنقل البري	
وزارة النقل	
بيروت	
السيد مالك عاصي	
رئيس دائرة التجارة الخارجية	
وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة	
بيروت	
السيد سعيد حيدر	السيد حسان محى الدين شعبان
رئيس مكتب المعلوماتية	خبير في شؤون النقل
المديرية العامة للاستثمار والصيانة	وزارة النقل
وزارة الاتصالات	بيروت
بيروت	
السيد محمد نمر عويدات	السيد جوزف زكي بوسمرة
مهندس	رئيس مصلحة التصميم والبرامج في مديرية الطرق
المديرية العامة للطرق والمباني - مديرية المباني	وزارة الأشغال العامة
وزارة الأشغال العامة	
بيروت	
السيد جورج أميل شاغوري	
رئيس النقابة	
نقابة موظفي شركات السفر والسياحة والملاحة في لبنان	
بيروت	
السيد غسان سوبرة	السيد حسن حنيني
رئيس النقابة	مراقب أول في إدارة الجمارك
نقابة مخلصي البضائع في لبنان	مديرية الجمارك العامة
بيروت	بيروت

السيد عبد الحميد الفيل	الجمهورية اللبنانية (تابع)
نائب الرئيس	السيد سمير سرياني
الغرفة الدولية للملاحة في بيروت	الرئيس
بيروت	نقابة وسطاء النقل الجوي والبري والبحري
المهندس آلان قرداحي	بيروت
مسؤول قطاع النقل في إدارة البرامج	السيد عصام قباني
مجلس الإنماء والإعمار	صاحب وكالة شحن وسفر
بيروت	بيروت
المهندسة هالة شمس	السيد وليد توفيق لطوف
مسؤول قطاع النقل في إدارة البرامج	بيروت
مجلس الإنماء والإعمار	السيد الياس الحلو
بيروت	مهندس رئيسي - قطاع النقل في إدارة المشاريع
السيد محي الدين غنوم	مجلس الإنماء والإعمار
المدير التنفيذي	بيروت
نقليات الجزائري	السيد فادي صعب
بيروت	رئيس مجلس الإدارة والرئيس
السيد علي بو حيدر	شركة الخطوط الجوية عبر المتوسط
المدير التجاري	بيروت
نقليات الجزائري	السيد ريمون عقل فرات
بيروت	مستشار للشؤون الدولية والصناعية
السيد حسين ضاهر	شركة خطوط الجوية عبر المتوسط
مدير قسم النقل المتعدد الوسائط	بيروت
نقليات الجزائري	السيد إيلي جرجس عبد
بيروت	الرئيس
السيد جابر يال طراف	شركة المجموعة الملاحية المتحدة
نائب مدير قسم النقل المتعدد الوسائط	بيروت
نقليات الجزائري	السيد سامي محمد الأنان
بيروت	مدير عام الشركة
السيد محمد أمين حبال	وكالة بلو ويف للشحن البحري
خبير بحري	بيروت
نقليات الجزائري	السيد عامر قيسى
بيروت	مدير عمليات
	GTS
	بيروت

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيد وسام حصري
غرفة التجارة والصناعة والزراعة
بيروت

السيد محمد فرج علي لطفي
القائم بأعمال مستشار شؤون الموانئ والمنائر بقطاع
النقل البحري
وزارة النقل البحري
الإسكندرية

المهندس ربيع عسيران
دار الهندسة نزيره طالب وشركاه
بيروت

السيد محمد عز الدين محمد سليمان
رئيس الإدارة المركزية لجمارك سيناء
مصلحة الجمارك

السيد تمام نقاش
شريك مدير
تيم انترناشونال
بيروت

السيد محمد نبيل الشيمي محمد محمود
المدير العام بقطاع التجارة الخارجية
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
القاهرة

السيد يوسف سلام
شريك مدير
تيم انترناشونال
بيروت

السيد عبد الله محمد عبد الرحمن
مدير عام إدارة الاتفاقيات والمعاهدات والتسهيلات
بالنقل الجوي
الهيئة المصرية العامة للطيران المدني
القاهرة

السيد محمد عيتاني
نائب رئيس الجمعية
جمعية أصحاب السفن اللبنانيين
بيروت

السيد محمد أحمد عواد
مدير أبحاث السوق بالنقل الجوي
الهيئة المصرية العامة للطيران المدني
القاهرة

السيد محسن خنافر
مرفأ بيروت
بيروت

الجمهورية اليمنية

السيد يحيى أحمد الكحلاوي
القائم بأعمال وكيل وزارة النقل
وزارة النقل
صنعاء

السيد أيهم حسن
مهندس
جامعة الأمريكية في بيروت
بيروت

السيد حسين حسين السباعي
وكيل الهيئة
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
صنعاء

جمهورية مصر العربية
السيد محمد طلعت خطاب
وكيل أول وزارة النقل
نائب رئيس مجلس إدارة تخطيط مشروعات النقل
وزارة النقل
القاهرة

الجمهورية اليمنية (تابع)

الاتحاد العربي للسكك الحديدية

السيد مرهف الصابوني
الأمين العام
حلب
الجمهورية العربية السورية

السيد عبد الحافظ القعيطي
مدير عام ميناء المكلا
وزارة النقل
المكلا

الاتحاد العربي للنقل البري

السيد محمود العبداللات
الأمين العام
عمان
المملكة الأردنية الهاشمية

اتحاد الموانئ البحرية العربية

السيد أحمد السيد حميدة
أمين عام اتحاد الموانئ البحرية العربية
الإسكندرية
جمهورية مصر العربية

الاتحاد العربي للناقلين البحريين

السيد أنور غزاوي
مدير المكتب الإقليمي للاتحاد العربي للناقلين البحريين
في بيروت
ورئيس جمعية أصحاب السفن اللبنانيين
بيروت
الجمهورية اللبنانية

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

Mr. Jerzy Witkowski
Road Transport Expert
Transport Division
ECE
Geneva, Switzerland

السيد محسن بن بريك
مدير عام خطوط اليمن البحرية
وزارة النقل
عدن

الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

السيد سلطان غانم الغانم
مدير إدارة النقل والمواصلات
الرياض
المملكة العربية السعودية

الهيئة العربية للطيران المدني

السيد عبد الجود الداودي
مدير عام الهيئة العربية للطيران المدني
الرباط
المملكة المغربية

السيد أسامة كتاني
مدير النقل الجوي في الهيئة العربية للطيران المدني
الرباط
المملكة المغربية

البنك الإسلامي للتنمية

السيد محمد جمال الساعاتي
مسؤول أول مشاريع
إدارة النقل والمشاريع
جدة
المملكة العربية السعودية

استشاري الإسکوا

السيد محمد عمر جمجم
عضو هيئة تدريس، كلية الهندسة
جامعة الملك عبد العزيز
جدة
المملكة العربية السعودية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

استشاري الإسكوا (تابع)

السيد أحمد فرات رئيس شعبة القضايا والسياسات القطاعية	السيد عبد الحكيم الأغبري مدير عام المجلس اليمني لصندوق صيانة الطرق صنعاء الجمهورية اليمنية
السيد نبيل صفت رئيس قسم النقل شعبة القضايا والسياسات القطاعية	السيد عبد الرحيم الزهراني أستاذ بقسم الهندسة المدنية جامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية
السيد محمود الحبر مسؤول أول شؤون اقتصادية قسم النقل شعبة القضايا والسياسات القطاعية	السيد سعد القاضي أستاذ بقسم الهندسة المدنية جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية
السيد إياد الطائي مسؤول أول شؤون اقتصادية قسم النقل شعبة القضايا والسياسات القطاعية	السيد حمدي نصر الدين مدير تكنولوجيا المعلومات شركة إنترفت مليتون كينز المملكة المتحدة
السيد توربن سول مسؤول شؤون اقتصادية قسم النقل شعبة القضايا والسياسات القطاعية	السيد محمد رحمة الله خبير نقل بنغلاديش

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/L.1	
Revised International Convention on the Simplification and Harmonization of Customs Procedures	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/2
نظام الطرق البرية والمواصفات القياسية لتصميمها في فلسطين	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/3
Good practices for facilitation of land and maritime transport for international movement	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/4
The European Agreement on Main International Traffic Arteries of 1975: background, objectives and how it works	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/5
Facilitating the international transport of goods by road under the International Road Transport Convention	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/6
التوافق بين شبكة طرق المملكة العربية السعودية وشبكة الطرق الدولية في المشرق العربي (ITSAM)	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/7
ورقة عمل حول مشروع اتفاقية الطرق الدولية في المشرق العربي في ضوء ما يتم تطبيقه في الجمهورية اليمنية	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/8
الآثار المحتملة للمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية على النقل في دول الخليج العربية	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/9
الجوانب التنفيذية التي اتخذتها دائرة الجمارك الأردنية لتبسيط الاجراءات الجمركية وتسهيل نقل البضائع دولياً عبر أراضيها	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/10
Introduction of the multi-modal transport operations to the Islamic Development Bank's member countries	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/11
دليل مختصر للمواصفات القياسية بالطرق السريعة بسلطنة عمان	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/12
مساهمة برامج الحاسوب الآلي في تسهيل الانتقال في الوطن العربي	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/13
اجراءات نقل البضائع الدولية في المملكة العربية السعودية	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/14
شبكة الطرق المصرية: الوضع الراهن والرؤية المستقبلية	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/15
غير مستعمل	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/16
غير مستعمل	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/17
غير مستعمل	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/18
اتفاقية الأمم المتحدة للنقل الدولي المتعدد الوسائل المعقدة بتاريخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٠ مبادئ ومسؤوليات	E/ESCWA/TRANS/2000/WG.1/19

الرمز	العنوان
E/ESCWA/TRANS/2000/2	الإطار المنهجي لوضع وتحليل سياسات تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي المجلد الأول الوصف العام والجوانب الرئيسية
E/ESCWA/TRANS/2000/2/Add.1	Methodological framework for the formulation and analysis of policies for the development of the Integrated Transport System in the Arab Mashreq (ITSAM framework): volume II; a policy sensitive model for predicting international freight flows (trade)
E/ESCWA/TRANS/2000/3	مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
E/ESCWA/TRANS/2000/4	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد الأول الخلاصة والنتائج والتوصيات
E/ESCWA/TRANS/2000/4/Add.1	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد الثاني وصف عمليات نقل البضائع الدولية في الجمهورية اللبنانية
E/ESCWA/TRANS/2000/4/Add.2	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد الثالث وصف عمليات نقل البضائع الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية
E/ESCWA/TRANS/2000/4/Add.3	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد الرابع وصف عمليات نقل البضائع الدولية في الجمهورية العربية السورية
E/ESCWA/TRANS/2000/4/Add.4	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد الخامس وصف عمليات نقل البضائع الدولية في دولة الإمارات العربية المتحدة
E/ESCWA/TRANS/2000/4/Add.5	تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا المجلد السادس وصف عمليات نقل البضائع الدولية في جمهورية مصر العربية
No symbol	مداخلة مقدمة من الجمهورية العربية السورية حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
No symbol	مداخلة مقدمة من سلطنة عمان حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
No symbol	مداخلة مقدمة من المملكة الأردنية الهاشمية حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
No symbol	مداخلة مقدمة من جمهورية العراق حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي
No symbol	مداخلة حول مشروع اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي مقدمة من وزارة النقل والهيئة العامة لخطيب متروانات النقل - جمهورية مصر العربية

المرفق الثالث

مواد الاتفاق (تعديل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

إن الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق، إدراكاً منها بأهمية تسهيل حركة النقل البري على الطرق، وضرورة زيادة التعاون والتبادل التجاري والسياحي فيما بينها، وذلك عن طريق وضع خطة مدرورة لإنشاء وتطوير شبكة الطرق الدولية التي تفي بحاجات النقل والمرور المستقبلية وتراعي شؤون البيئة، فقد اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: تبني شبكة الطرق الدولية

تتبني الأطراف الموقعة شبكة الطرق الدولية والموصوفة في الملحق الأول لهذا الاتفاق (شبكة طرق المشرق العربي)، باعتبارها الطرق ذات الأهمية الدولية في المشرق العربي، وبالتالي فإن لها أولوية فيما يتعلق بإنشاء وتطوير شبكة الطرق الوطنية لدى الدول الأعضاء والموقعة على هذا الاتفاق ووضع ذلك في مشاريعها الوطنية.

المادة الثانية: اتجاهات محاور شبكة الطرق الدولية

ت تكون "شبكة طرق المشرق العربي" من محاور رئيسية في اتجاه شمال/جنوب وشرق/غرب، ويمكن أن تتضمن طرق أخرى في المستقبل يتم إضافتها وفقاً لمواد هذا الاتفاق.

المادة الثالثة: المواصفات الفنية

خلال فترة زمنية أقصاها (خمس عشرة سنة) يتم إخضاع جميع الطرق الواردة في الملحق الأول للمواصفات الفنية حسب الملحق الثاني للاتفاق. أما بالنسبة للطرق الجديدة التي يتم إنشاؤها بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ فيتم إخضاعها للمواصفات الفنية حسب الملحق الثاني للاتفاق عند إنشائها.

المادة الرابعة: العلامات والإشارات

خلال فترة زمنية أقصاها (سبع سنوات) يتم إخضاع العلامات والإشارات على جميع الطرق الواردة في الملحق الأول للمواصفات الواردة في الملحق الثالث للاتفاق. أما بالنسبة للإشارات والعلامات التي يتم تركيبها بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ فيتم إخضاعها للمواصفات الواردة في الملحق الثالث للاتفاق عند تركيبها.

المادة الخامسة: التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

١- سيتم فتح باب التوقيعات على هذا الاتفاق خلال الفترة من () إلى () للدول الأعضاء في (٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٢- الدول المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة تصبح أطرافاً متعاقدة لهذا الاتفاق عن طريق:

- التوقيع الذي لا يحتاج إلى تصديق أو قبول أو موافقة (التوقيع النهائي)؛
- أو التوقيع الذي يحتاج إلى تصدق أو قبول أو موافقة يعقبه التصديق أو القبول أو الموافقة؛
- أو الانضمام.

(*) فترة فتح باب التوقيعات مدتها ١٢ شهراً تبدأ من التاريخ الذي تحدده لجنة النقل.

- ٣ يصبح التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ساري المفعول بعد إيداع الأداة المطلوبة لدى جهة الإيداع.
- ٤ بعد دخوله حيز التنفيذ كما هو محدد في المادة السادسة من الاتفاق، يتم حث بقية الدول الأعضاء في الإسكوا على سرعة الانضمام للاتفاق.
- ٥ يمكن للدول غير الأعضاء في الإسكوا أن تصبح أطرافاً متعاقدة في هذا الاتفاق حسب الفقرة (٢) من هذه المادة بشرط موافقة ثالثي الأطراف المتعاقدة في الاتفاق من الدول الأعضاء في الإسكوا. ويصبح الانضمام ساري المفعول ما لم ت تعرض ثلاثة دول من الأطراف المتعاقدة من الدول الأعضاء في الإسكوا خلال فترة (٣) أشهر من تاريخ الموافقة.

المادة السادسة: الدخول حيز التنفيذ

- ١ يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد (٩٠) يوماً من قيام (٥) دول إما بالتوقيع النهائي عليه أو بإيداع أدلة التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام.
- ٢ بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ حسب الفقرة (١) من هذه المادة وانتهاء فترة فتح باب التوقيعات حسب المادة الخامسة يصبح الاتفاق ساري المفعول على أية دولة أخرى بعد مرور (٩٠) يوماً على توقيعها عليه نهائياً أو التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه.

المادة السابعة: التعديلات

- ١ بعد دخوله حيز التنفيذ يجوز لأي طرف متعاقد أن يقترح تعديلات للاتفاق متضمناً ملحوظه.
- ٢ التعديلات المقترحة للاتفاق يتم تقديمها إلى لجنة النقل التابعة لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- ٣ يتم إقرار التعديلات إذا حصلت على موافقة أغلبية ثالثي الأطراف المتعاقدة. وفيما يختص بتعديلات الملحق الأول للاتفاق يجب أن تكون الأغلبية متضمنة الدول المعنية مباشرة بالتعديل المقترن.
- ٤ تقوم لجنة النقل بالإسكوا بدون أي تأخير بإبلاغ جهة الإيداع بالتعديلات المقترنة.
- ٥ تقوم جهة الإيداع بإبلاغ التعديلات المقترنة للأطراف المتعاقدة وتصبح هذه التعديلات سارية المفعول بعد ثلاثة أشهر من إبلاغها إلا إذا اعترض أكثر من ثلث الأطراف المتعاقدة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإبلاغ.

المادة الثامنة: النقد

- يجوز لأي من الأطراف المتعاقدة نقد هذا الاتفاق بموجب إشعار مكتوب إلى جهة الإيداع. ويسري هذا النقد بعد (١٢) شهراً من تاريخ إيداع الإشعار ما لم يعدل الطرف المتعاقد عنه قبل انقضاء تلك الفترة.

المادة التاسعة: الانتهاء

ينتهي سريان مفعول هذا الاتفاق إذا أصبح عدد الأطراف المتعاقدة أقل من (خمسة) خلال أية فترة مدتتها (١٢) شهراً متتالياً.

المادة العاشرة: حل الخلافات

أي نزاع ينشأ بين طرفين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة ويتعلق بتفسير أو تطبيق هذا الاتفاق لم يتمكن فيه أطراف النزاع من تسويته عن طريق المفاوضات أو أية وسيلة تسوية أخرى يحال إلى التحكيم إذا طلب أي طرف من الأطراف المتعاقدة ذلك، ويقدم هذا النزاع إلى المحكمين الذين يتم اختيارهم بموجب اتفاق بين أطراف النزاع. إذا لم تتمكن أطراف النزاع من الاتفاق على اختيار محكّم أو محكمين خلال ثلاثة أشهر بعد طلب اللجوء إلى التحكيم فإنه يجوز لأي طرف الطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أو من يفوضه تعيين محكّم واحد يحال عليه النزاع لاتخاذ قرار بشأنه.

٢- يكون تعيين محكّم أو محكمين، الذي يتم بموجب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة، ملزماً لأطراف النزاع.

المادة الحادية عشرة: حدود تطبيق الاتفاق

لن يمنع أي نص ورد في هذا الاتفاق أي طرف متعاقد من اتخاذ أي إجراء يعتبره ضرورياً من أجل أمنه الداخلي أو الخارجي ومصالحه وذلك بما لا يتعارض مع أحكام نظام الأمم المتحدة.

المادة الثانية عشرة: جهة الإيداع

الأمين العام للأمم المتحدة هو جهة إيداع الاتفاق.

المادة الثالثة عشرة: قائمة المصطلحات الفنية والملحق

قائمة المصطلحات الفنية المستخدمة والملحق الثالثة لهذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ منه.

()، إثباتاً لما تقدم وقع المذكورون أدناه بصفتهم المفوضون الرسميون لذلك، تم التوقيع في مدينة (---/---/---)، على النسخ الأصلية للاتفاق باللغة العربية والإنكليزية والفرنسية.